فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

العدد
42
السنة الحادية عشرة
صيف 2022

ISSN 2227-5312

مجلة حمورابي للدراسات

تصدر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

- المقاومة السياسية العسكرية ودورها في اخراج الاحتلال الامريكي للمدة 2003-2011
- أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط
- الاسلام السياسي في العراق: مقومات النجاح ومعوقات العمل
- تغير الظروف واثره على تنفيذ عقود التراخيص النفطية في العراق

ملف العدد

مستقبل السلم الاجتماعي في العراق والمنطقة في ضوء المقومات ومتغيراتها المعاصرة

- فهم العشائرية في المجتمع البصري ضرورة للسلم المجتمعي
- انعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي
- العصبية القبلية والسلم الاجتماعي
- الأدوار والمهام للمؤسسات الأمنية والحكومية والمدنية في رسم مستقبل السلم الاجتماعي والامن المجتمعي في العراق: خطوط عامة لخطة عمل مقترحة
- المواطنة وتحديات السلم المجتمعي في العراق

- متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية
- العلاقات الروسيّة- الأمريكيّة منذ عام 2000
- الادراك المعرفي واثره في البيئة الاستراتيجية (التحليل النظري لمضامين الاندفاع التفاعلي)
- تأثير الازمات الصحية في العلاقات الدولية، جائحة كورنا (كوفيد -19) انموذجا
- التجريد في الانابة في الوفاء: دراسة مقارنة
- التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الاثيوبي

مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والإستراتيجية
العدد 42 ـ السنة الحادية عشرة ـ صيف2022

رئيس التحرير: **أ. م. د. شـريف سـعيد حميـد**

مدير التحرير: **هبـة علي حسـين**

هيـأة التحـريـر

أ. د. محســـن صـالـــــح ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

أ. د. أمحمـــــد مـــالكـي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب

أ. د. نـــورهـان الشـــــيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر

أ. د. عـــــروس الـزبـــــير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر

أ. د. وســـام فاضـل راضـي ـ كلية الإعلام ـ جامعة بغداد

أ.د. بشرى احمد جاسم _ الإمارات العربية المتحدة ـ جامعة الشارقة

أ.د. ابتسام محمد عبد – جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

أ.د. شاهر إسماعيل الشاهرـ جامعة صن يات سين/ كلية الدراسات الدولية.

أ.د. عبد القادر دندنـ جامعة عنابة ـ قسم العلوم السياسية.

أ.م.د. أركان ريسان عباس – الجامعة المستنصرية ـ العراق

أ.م.د. سليم كاطع علي ـ مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ـ جامعة بغداد

أ.م.د. مثنى محمد فيحانـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق.

المـــدقـق اللغـــــــوي: أ. د. فائزة عباس حميدي الربيعي

تدقيق اللغة الانكليزية: سعد مزهر كرم الله

HAMMURABI
Journal for Studies

الاشتراك السنوي: للأفـــراد: 30000 ديناراً عراقياً
للمؤســـسات: 60000 ديناراً عراقياً
خـــــارج العـــراق: 60 دولاراً

البريد الإلكتروني: hammurabijornal@gmail.com
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227-5312

المحتويات

ملف حمورابي: مستقبل السلم الاجتماعي في العراق والمنطقة في ضوء المقومات ومتغيراتها المعاصرة

- فهم العشائرية في المجتمع البصري ضرورة للسلم المجتمعي ..... أ.م.د. قيس ناصر راهي 7-24
- انعكاس المتغيرات الإقليمية الجديدة على السلم الاجتماعي ..... د. نورس أحمد كاظم الموسوي 25-38
- العصبية القبلية والسلم الاجتماعي ..... د. حسن هاشم حمود 39-60
- الأدوار والمهام للمؤسسات الأمنية والحكومية والمدنية في رسم مستقبل السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي في العراق: خطوط عامة لخطة عمل مقترحة..... الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني 61-94
- المواطنة وتحديات السلم المجتمعي في العراق ..... غدي حسن قنديل 95-106

بحوث حمورابي:

- المقاومة السياسية العسكرية ودورها في اخراج الاحتلال الامريكي للمدة 2003-2011 ..... كاظم زغيرصبخه الرفاعي 109-130
- أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط ..... م.د.حيدر طه عسكر .....و..... م.م.فاطمة محمد رضا 131-148
- حركات الاسلام السياسي في العراق: مقومات النجاح ومعوقات العمل ..... د.علاء عبد الرزاق مطلك الفهد 149-172
- تغير الظروف واثره على تنفيذ عقود التراخيص النفطية في العراق ..... م.د. امير صلاح نصر الاعرجي 173-192
- متغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية ..... المشاور السياسي الأقدم سيف حمزة لفته 193-208
- العلاقات الروسيّة- الأمريكيّة منذ عام 2000 ..... م.م. حسام محمد خضير 209-224
- الادراك المعرفي وأثره في البيئة الاستراتيجية (التحليل النظري لمضامين الاندفاع التفاعلي) ..... ا.م.د. علي حسين حميد .....و..... م. انمار علي ابراهيم 225-252
- تأثير الازمات الصحية في العلاقات الدولية، جائحة كورنا (كوفيد19-) انموذجا ... أ.م.د عباس هاشم عزيز 253-174
- التجريد في الانابة في الوفاء: دراسة مقارنة ..... م.م. صفاء مكي الكوفي 275-294
- التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الاثيوبي ..... م. د. هند محمود حميد .....و..... م. م. حنين كامل مهدي 295-326
- حقيقة المياه المباحة عند الاصوليين والفقهاء ..... وسن نوري محمد كاظم المخزومي..... و ..... أ.م.د. حنان جاسب الكناني 327-344

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: العراق بغداد الكرادة عرصات الهندية مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hammurabijornal@gmail.com Website: http://www.hcrsiraq.net

المقاومة السياسية العسكرية ودورها في إخراج الاحتلال الأميركي للمدة 2003 ـ 2011

* كاظم زغير صبخه الرفاعي
باحث من العراق

* مركز النبراس للدراسات الإستراتيجية
nabrascenter40@gmail.com

ملخص :

أتصفت حركات المقاومة السياسية والعسكرية بدورها الفاعل والكبير تأريخياً، في مقارعة قوى الاحتلال والإستعمار الأجنبي، ويتلازم وجودها مع تواجدِ الاحتلال، لتتخذ صفة الإستمرار والدوام، إذ أنه وكلما تجدد الاحتلال والغزو لأي بلد من البلدان، أو أمة من الأمم؛ كلما تجددت معه حركات المقاومة، والتي تتخذ من كفاح شعوبها وسيلة لنيل التحرر والإستقلال، متخذة في ذلك مساراً واحداً، أو مسارات عدة، وذلك بحسبِ إمكاناتها المادية والمعنوية، وطبيعة الاحتلال وقوته، فهي قد تتخذ الطريق السلمي في السيرِ بطريقِ المقاومة السياسية المدنية، كما هو الحال في مقاومةِ المهاتما غاندي للإستعمار البريطاني للهند، أو قد تتبنى منهج المقاومة المسلحة في مواجهةِ الاحتلال، كما هو الحال في المقاومة الجزائرية للإستعمار الفرنسي، والمقاومة الفيتنامية للإحتلال الأميركي، ومقاومة حزب االلّه اللبناني للإحتلال الصهيوني، وقد تجمع ما بين المسارين في الوقت نفسِه، كما هو الحال في تجربة المقاومة السياسية العسكرية العراقية للإحتلال الإميركي للبلاد بعد عام 2003.

كلمات مفتاحية : (المقاومة، المقاومة العسكرية، المقاومة السياسية، حق تقرير المصير، الإرهاب).

The Political and Military Resistance and Its Role in Eliminating the American Occupation For the period 2003-2011

Kadhim Zghair Sabkha

ABSTRACT:

The political and military resistance movements have been characterized by their active and significant historical role, in combating the forces of occupation and foreign colonialism, and their existence

correlates with the presence of occupation, to take the character of continuity and permanence. As whenever the occupation and invasion of any country or nation is renewed; the resistance movements are renewed with it, which take the struggle of their peoples as a means to achieve liberation and independence, taking one path, or several paths, according to their material and moral capabilities, and the nature and strength of the occupation, they may take the peaceful path in the path of political-civil resistance, as is the case in Mahatma Gandhi's resistance of the British colonialism in India, or it may adopt the approach of armed resistance in the face of occupation, as is the case in the Algerian resistance of the French colonialism, the Vietnamese resistance of the American occupation, and the Lebanese Hezbollah's resistance of the Zionist occupation, and it may combine the two paths at the same time, as is the case in the experience of the Iraqi political-military resistance of the US occupation of the country after 2003.

KEY WORDS: (resistance, military resistance, political resistance, the right to self-determination, terrorism).

المقدمة

مثلت المقاومة العراقية للإحتلال الأميركي للبلاد بعد عام 2003، بشقيها السياسي ـ المدني، والعسكري ـ المسلح، تجربة فريدة من نوعها، في التأريخ العراقي والإسلامي والعربي المُعاصر، كما هو شأنها طيلة الحقب التأريخية الماضية، التي مرت بها البلاد، وذلك بما سطرتهُ من ملاحمٍ بطوليةٍ، ضد الاحتلال على المستويين السياسي والميداني، وبما أسفرت عنه من نتائجٍ وآثارٍ، قصمت ظهر الاحتلال في غضونِ سنواتٍ قليلةٍ، أثمرت عن هروب القوات الغازية، بثوبٍ إتفاقيةٍ أمنية عسكريةٍ؛ لتحفظ ما تبقى من ماءِ وجهها أمام الرأي العام، العالمي والأميركي؛ جراء الخسائر المادية والمعنوية التي تكبدتها، في الأرواحِ والمُعدات، فقد تبدت شجاعة المواقف والرؤى الفكرية ـ السياسية من قبلِ العلماء ورجال الدين في التصدي لمخططات الإحتلال المُغرضة، والتي تهدف إلى نسفِ عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة، بعد تفكيكها من قبلِهم، وقد تلازمت هذه المواقف، وترافقت تلك المُتبنيات الفكرية مع فوهةِ البُندقية في الميدان العسكري، لرجال المقاومة العسكرية في الميدانِ، من خلالِ خوضِ معارك ضارية على مختلفِ الجبهات، في المحافظات العراقية، مع القوات الأمريكية الغازية، لتكشف عن حجمِ الضعف

في المُقدرةِ الأمريكية على مواصلةِ القتال، وذلك بعكس ما كان يتم الترويج له وما هو متصور، عن حجم تلك القوات في الإعلام الغربي والأميركي والعربي، إذ قوضت المقاومة مشروع الولايات المتحدة الهادفةِ إلى تدمير المبادئ والقيم الأخلاقية والروحية والدينية للمجتمع العراقي، حيث استندت المقاومة العراقية إلى حقِ الدفاع الشرعي، الذي تقره الشرائع السماوية، والمواثيق الدولية والإقليمية الوضعيةِ، بمواثيقِها وقراراتها وإعلاناتها، والتي تدعي الولايات المتحدة الأميركية تطبيقها وإحترامها.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليطه الضوء على حركات المقاومة السياسية ـ العسكرية في العراق بعد الاحتلال الأميركي عام 2003، وبيان دورها في إخراج الاحتلال عام 2011.

أهداف البحث: يهدفُ البحث إلى الإجابةِ عن عددِ من التساؤلاتِ تتعلق: بتوضيح المفهوم اللغوي والإصطلاحي للمقاومة؟ وما هي أنواعها؟ وما هو الأساس القانوني الدولي لشرعية أعمالها؟ فضلاً عن معرفةِ دور المراجع الدينية في مقاومة الاحتلال سياسياً؟ علاوة على توضيحِ دور المقاومة العراقية ـ العسكرية في مقاومة الاحتلال وإخراجه من العراق بنهايةِ عام 2011؟

إشكالية البحث: تكتنف البحث حالة من اللبسِ والغموض وإختلاف الآراء والمواقف حول أهمية الدور الذي لعبتهُ المقاومة السياسية العراقية للمشاريع التقسيمية الامريكية أبان احتلالِها للعراق عام 2003، من خلالِ التصدي لمخططات الحاكم المدني للعراق آنذاك، فضلاً عن دورِ المقاومة العسكرية العراقية على أرضِ الميدان منذ احتلال العراق وحتى إخراج القوات الغازية عام 2011، وهو حاول الباحث إزالته من خلال الاعتماد على بعض المصادر التأريخية في هذا الشأن، نظراً لحالة التعتيم الإعلامي على نشاطِ المقاومة العراقية وسريتها في ذلك الحين، لا سيما العسكرية منها.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضيةٍ مفادها: أنَ للمقاومة السياسية ـ العسكرية العراقية دوراً كبيراً وفعالاً في التصدي لمشاريع الإحتلال الإميركي في العراق بعد عام 2003، وإجبار القوات الغازية على مغادرةِ البلاد عام 2011.

منهجية البحث: لغرض إثبات صحة فرضية البحث؛ فقد اعتمد الباحث عدد من المناهج، هي:

- **المنهج التأريخي ـ الوصفي:** وذلك لمعرفة نشأة حركات المقاومة العراقية، بجناحيها السياسي والعسكري بعد عام 2003، وبيان طبيعة نشاطاتها

وتحركاتها.

• المنهج **الإستنباطي ـ التحليلي:** وذلك لتتبع وإستنباط مواقف المرجعيات الدينية في مُقارعة الاحتلال سياسياً، وتحليل دورهم في عملية بناء الدولة وفقاً لرؤاهم الفكرية السياسية التي طرحت، ومدى إنسجامِها مع القواعد الدستورية والقانونية المعاصرة.

هيكلية البحث: فضلاً عن المقدمة والخاتمة، فقد توزع البحث في ثلاثة مطالب أساسية، تناولنا في المطلب الأول المعنى اللغوي والإصطلاحي للمقاومة، فضلاً عن توضيح أهم وأبرز أسانيدها القانونية في القانون الدولي العام، مع تبيان أهم أنواع المقاومة الشائعة، بينما تناولنا في المطلب الثاني دور المقاومة السياسية ـ المدنية في إخراج الاحتلال الامريكي من العراق بعد عام 2003، أما المطلب الثالث فقد تم تخصيصه لتسليط الضوء على دور المقاومة العسكرية ـ المسلحة في إخراج الاحتلال الإميركي من العراق بعد عام 2003، وأنتهى البحث بجملة من الإستنتاجات، وبعض التوصيات التي خرج بها الباحث.

المطلب الأول

المقاومة مفهومها ـ أسانيدها ـ أنواعها

يختلفُ مفهوم المقاومة من دولة وشعب إلى آخر؛ وذلك تبعاً لطبيعة الخصوصيات الثقافية والسياسية والإجتماعية المحيطة بها، فقد أُطلقت تسميات ومصطلحات متعددة على المقاومة كالكفاح المُسلح، أو حق الشعوب في تقرير مصيرها، أو حق الدفاع الشرعي، والتي تجدُ مرتكزها القانوني والفلسفي في عدد من المواثيق والقرارات الدولية والإقليمية، ومبادئ وقواعد القانون الدولي العام، والتي تتخذ أنواعاً متعددة ومختلفة، لذا سنتناول ذلك من خلال ما يأتي:

الفرع الأول: مفهوم المقاومة

لغوياً، فأن المقاومة هي مصدر للفعل الرباعي: قاوم يُقاوم مُقاومة، وتعني الممانعة والمُدافعة، وتقاوموا في الحرب: أي قاوم ونازل بعضهم البعض[1]، أما في اللغة الفرنسية، فقد وردت كلمة مقاومة لأول مرة في المعاجم الفرنسية في الحرب العالمية الثانية، وعُرفت بأنها: التصدي الفرنسي والأوربي عموماً للإجتياح الألماني بقيادة أدولف هتلر، وكان لها عدتها وبرنامجها النهضوي سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً[2]، كما ونجد مفهومها في القرآن الكريم في مواضع مُتعددة، منها قوله تعالى: { **أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ** }[3].

أما في الإصطلاح، فيصف البعض حركات المقاومة الشعبية بأنها منظمات وطنية

(1) أبي الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ج 3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط 1، 2005، ص 3355.

(2) صباح درامنه، العنف الدولي وحق الشعوب في المقاومة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر، 2010، ص 41.

(3) القرآن الكريم، سورة الحج، آية 39.

ذات جناحين، سياسي وعسكري، تتكون في البُلدان المُستعمَرة، تقود كفاحاً مُسلحاً؛ من أجلِ الحصول على حقِ تقريرِ المصير [4]، وتُعرف بأنها: " استخدام مشروع لكل الوسائل بما فيها القوة المُسلحة لدرء العدوان وإزالة الاحتلال والإستعمار وتحقيق الإستقلال ورفع الظلم المسنود بالقوة المُسلحة بوصفِها أهدافاً سياسية مشروعة وهو ما يتفق مع القانون الدولي وتؤيده الشريعة الإسلامية "[5]، أي أنها نشاطٌ يتسمُ بالقوةِ المسلحة، تقوم به عناصر شعبية ـ وطنية في مواجهةِ سلطة تقوم بغزوِ أراضي الوطن وإحتلاله[6].

حركات المقاومة الشعبية بأنها منظمات وطنية ذات جناحين، سياسي وعسكري، تتكون في البُلدان المُستعمَرة، تقود كفاحاً مُسلحاً

كما يرى آخرون بأن المقاومة هي: عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية من غيرِ أفراد القوات المُسلحة النظامية دفاعاً عن المصالحِ الوطنية أو القومية ضد قوى أجنبية سواء كانت تعمل في إطار تنظيم يخضع لتوجيه وإشراف سُلطة قانونية أو واقعية أو بناءً على مبادرتِها الخاصة وسواء باشرت نشاطها فوق الإقليم الوطني أو من خارجه [7].

وتتلازم المقاومة في وجودِها مع وجودِ الإحتلال، مُتخذه صفة الإستمرارية والدوام، كما وقد تتسم بالقوةِ أو الضعف حسب ظروف وتداعيات الأحداث، وقد تكون سلمية أو مُسلحة، وعادة ما يتبع القائمين بها وعليها السرية والتحفظ في الإعلانِ عن تنظيمهم [8]، كما وتستندُ هذه الحركات على أربعةِ مبادئ أساسية، تُشكل أساس شرعيتها، التي تُميزها عن الإرهـابِ الذي عادة ما توصف به؛ لإعتبارات سياسية وآيديولوجية غير موضوعية، **أولها**: النشاط الشعبي من السُكان الذين تربطهم روابط مُشتركة، **وثانيهما**: الدافع الوطني الذي يغمر أفراد الشعب ويدفعهم إلى المقاومة، **وثالثهما**: إستخدام القوة المُسلحة لمواجهة العدوالمحتل، **ورابعهما**: إستهداف قوى الإحتلال الأجنبي الذي يفرض وجوده بالقوةِ العسكرية؛ سعياً وراء هدفها النهائي في الإستقلالِ والخروج من ربقةِ الاحتلال[9].

ومن الجديرِ بالذكر، أن الدول العظمى، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية، قد عمدت وبشكلٍ مقصود إلى الخلطِ بين الإرهاب الدولي وحركات المقاومة الوطنية؛ وذلك لتشويه سُمعتِها، ونزعِ الشرعية عنها، مُتجاهلة المواثيق الدولية وأحكام القانون الدولي العام، وهو ما يمكن أن نستنتجهُ من تعمدها عدم إعطاء تعريف مُحدد وواضح للإرهاب، وحصر الأعمال الإرهابية؛ لُيتيح لها ذلك مرونة فيما بعد لإدراج حركات المقاومة الوطنية على لائحةِ إرهابها، متى وكيفما شاءت.

الفرع الثاني: أسانيدها

(4) مصلح حسن أحمد، الإرهاب وحق الدفاع الشرعي في القانون الدولي، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، مج 1، ع 8، 2014، ص 500.

(5) The Concept of Terrorism and Resistance, An Arab – Islamic vision, Document, July 2003, Available at the online link: http://mesc.com.jo/Documents/Doc_3.html.(6) لونيس علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة تيزي أوزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص 45.

(7) آمحمدي بوزينة آمنة، إشكالية الخلط بين الإرهـاب الدولي والمقاومة المُسلحة « حالة المقاومة الفلسطينية «، مجلة كلية الإسـراء للعلوم الإنسانية، كلية الإسراء الجامعة، ع 1، 2016، ص 22.

(8) بعزيز آمـال، الحد الفاصل بين الإرهـاب والكفاح المسلح في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2013، ص 45.

(9) للتفصيل ينظر: المصدر نفسه، ص 48 ـ 49.

يجدُ حق الشعوب في تقريرِ مصيرها عبر حق المقاومة، أساسه القانوني والفلسفي في عددٍ من مواثيقِ وقرارات المنظمات الدولية والإقليمية، وأحكام القانون الدولي العام ومبادئه، إذ تنص هذه المواثيق والإعلانات على الأُسسِ القانونية والشرعية لحق مُقاومة الاحتلال والغزو والاعتداء، وهو ما يُمثلُ قاعدة قانونية صُلبة، يمكن أن نسندُ إليها هذا الحق ومشروعيته، وفيما يأتي عرضٍ موجزٍ جداً لأهم تلك الأسانيد أو الأُسس[10]:

1. **ميثاق الأمم المتحدة 1945:** يؤكد ميثاق الأمم المتحدة على حقِ الدفاع الشرعي، وذلك في المادة (**51**) منه، والتي تنص على: " ليس في هذا المِيثاق ما يُضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا إعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي..."[11].

2. **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966:** حيث ينص في المادة (**1/ فق 1**) على: " لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسِها وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقريرِ مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والإجتماعي والثقافي "[12].

3. **ميثاق منظمة التعاون الإسلامي 2008:** ينص في مادتهِ الأولى على أهدافِ المنظمة التي ترنو إلى تحقيقِها، حيث جاء في الفقرةِ الرابعة منها: " إستعادة السيادة الكاملة ووحدة أراضي أية دولة عضو خاضعة للإحتلال من جراءِ العدوان وذلك إستناداً إلى القانون الدولي والتعاون مع المنظماتِ الدولية والإقليمية ذات الصلة"[13].

4. **الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998:** حيث تعترف الإتفاقية بمشروعيةِ إعمال المقاومة الوطنية وذلك من خلالِ نصها في الفقرةِ الثانية من المادة الأولى منها على: " لا تعد جريمة حالات الكفاحِ بمختلفِ الوسائل بما في ذلك الكفاحِ المُسلح ضح الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجلِ التحرر وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي..."[14].

وفضلاً عما تقدم، فأنه يمكن استخلاص الأساس القانوني لهذا الحق ـ المقاومة ـ في عددٍ من مبادئ القانون الدولي العام، والعلاقات الدولية، كمبدأ السيادة الوطنية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤونِ الداخلية للدول، ومبدأ تحريم الإستيلاء على أراضي الغير بالقوة[15]، وفي السياقِ نفسه، فقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة العديد من القراراتِ، من أبرزها التوصيةَ (**1514**)، لسنة 1960، الخاصة بمنحِ الشعوب والبلدان

(10) للتفصيل ينظر: مصطفى أحمد أبو الخير، الأسانيد القانونية لحركات المقاومة في القانون الدولي، دار الجنان، عمان، ط 1، 2017، ص 9 ـ 24.

(11) Charter of The United Nations and Statute of the International Court of Justice, San Francisco, 1945, p 27-28.

(12) International Covenant on Civil and Political Rights, The United Nations, General Assembly, New York, 1967, p 2.

(13) Charter of The Organization of Islamic Cooperation (OIC), Organization of Islamic Cooperation, Jedda, Saudi Arabia, 2008, p 4.

(14) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، 1998، ص 3.

(15) للتفصيل ينظر: مصطفى أحمد أبو الخير، مصدر سابق، ص 25 ـ 30.

المُستعمَرة إستقلالها، والتي عُرفت فيما بعد بقرار تصفية الإستعمار، وكذلك التوصية رقم (**3103**) لسنة 1973، بشأن المراكز القانونية للمُقاتلين الذين يكافحون ضد الإستعمار والإحتلال الأجنبي، ليس بإضفاء المشروعية على عملهم فحسب، وإنما بشمولهم بقواعد القانون الدولي، المعمول بها في النزاعات المُسلحة مثل إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949، الخاصة بجرحى الحرب وأسراهم، وحماية المدنيين[16].

(16) The Concept of Terrorism and Resistance, op. cit.

وهكذا نجد أن حق المقاومة قد تحول من مجرد مبدأ أساسي إلى حق قانوني معترف به دولياً، وذلك في مداولات وقرارات الأمم المتحدة، والإتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كالعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية، علاوة على إتفاقيات وقرارات دولية أخرى، لا مجال لذكرها هنا، إذ أصبح لزاماً على الدول في المجتمع الدولي الإمتناع عن أي عمل قسري من شأنه أن يحرم الدول والشعوب من تقرير مصيرها من خلال أعمال المقاومة.

أن حق المقاومة قد تحول من مجردِ مبدأ أساسي إلى حقٍ قانونيٍ معترفٍ به دولياً

الفرع الثالث: أنواع المقاومة

تتخذ المقاومة أنواعاً مُتعددة، وذلك بحسب طبيعة البلد الذي يتعرض للإحتلال وإمكاناته المادية والبشرية والعقائدية، وظروفه الداخلية، فهي قد تتمظهر في شكل واحد، أو إشكال متعددة، تتلاحم فيما بينها؛ لتُعزز كل منها للأخرى، وتدعم كفاحها في نيل الإستقلال والتحرر، ويُمكن حصر أنواع المقاومة بنوعين أساسيين، أفرزتهما التجارب التأريخية للدول، هُما[17]:

تتخذ المقاومة أنواعاً مُتعددة، وذلك بحسبِ طبيعة البلد الذي يتعرض للإحتلال وإمكاناته المادية والبشرية والعقائدية

(17) علوي رؤوف، الإرهاب والمقاومة في الممارسات الدولية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2020، ص 24.

1. المقاومة السياسية ـ المدنية (السلمية): يقوم هذا النوع من المقاومة على استخدام تقنيات ووسائل تهدف إلى شل قدرة الخصم ومواجهة سلطته وأهدافه من خلال إستخدام سلطة رديفة بأشكال غير عنيفة، تنطلق من تأييد الرأي العام وإلتفافه حول قضاياه المصيرية، فالتظاهر والإحتجاج والإضراب والمُطالبات، هي شكل من أشكال المقاومة التي مارستها مختلف الشعوب على مر التأريخ.

2. **المقاومة العسكرية ـ المسلحة (العنف):** ويستندُ هذا النوع من المقاومة على المقاومة المدنية ـ السياسية، ويتكامل معه بإتجاه تحقيق أهدافهما في آن معاً، وهي بالنسبة إلى كثير من الشعوب الخيار الأمثل لمواجهة الإحتلال، ونيل الحرية والإستقلال، وقد استخدمت الشعوب عدد من الوسائل لهزيمة المحتل،

وبما يتلاءم مع طبيعةِ المُجتمع وتركيبتهِ، وظروف الإحتلال وشراستهِ، وإمكانات المقاومة، وعمقها الإستراتيجي [18].

(18) مصلح حسن أحمد، مصدر سابق، ص 503.

إن أهم ما يُميز المقاومة السياسية ـ المدنية، هو إعتمادها على التظاهراتِ والإضطرابات والإحتجاجات الجماعية، وكنتيجة قصوى وصولها إلى العصيانِ المدني كرفض للإحتلال، وذلك بعكسِ المقاومة المسلحة التي تعتمد على ما يسمى بحربِ العصابات، أو الحرب الهجينة [19]، كوسيلة فعالة في تهديدِ أمن العدو وزعزعة إستقرارهِ في الوطن المُحتل، فتأريخياً كانت المقاومة السرية والعلنية أحدى المُتناقضات التي إمتازت بها حركات المقاومة؛ كأساليب ناجحة لإرباك العدو عند المواجهةِ، ومعارضة إستمراريته في التغلغلِ في مناطق الشعوبِ المقهورة، وعلى أية حالٍ، فأن طريقة التعامل مع المحتل تبقى مُتغيرة وفقاً لديناميات البلد وتركيبته وطبيعة الإحتلال[20].

(19) بعزيز آمال، مصدر سابق، ص 46.

وسنتحدث في المحور الثاني، عن تطبيقاتِ هذين النوعين من المقاومة، بوصفهما إحدى أهم السمات التي تميزت بها التجربة العراقية في مقاومةِ الاحتلال الإميركي للبلاد بعد عام 2003.

(20) علوي رؤوف، مصدر سابق، ص 20.

المطلب الثاني

المقاومة السياسية ـ المدنية للإحتلال الأميركي بعد عام 2003

تُمثل الحالة العراقية، في سياق مقاومتها للإحتلال الأميركي، نهج توليفي فريد من نوعه، يُشير إلى كيفية التفاعل ما بين نمطين من المقاومة، يتمثلُ الأول في المقاومة السياسية ـ المدنية، من خلال التأسيس السياسي والدستوري، بينما يتمظهر الثاني في المقاومة العسكرية ـ المُسلحة، والتي عززت الأولى ودعمتها، وترافقت معها، وكما سنرى في المحور الثالث.

وتتجلى المقاومة السياسية المدنية لسياسية الولايات المتحدة الأميركية في العراق بعد عام 2003، على نطاق واسعٍ آنذاك من قبلِ المرجع الأعلى للطائفة الشيعية

وتتجلى المقاومة السياسية المدنية لسياسية الولايات المتحدة الأميركية في العراق بعد عام 2003، على نطاق واسع آنذاك من قبلِ المرجع الأعلى للطائفة الشيعية، سماحة المرجع الديني السيد علي السيستاني، إذ وكما يُشير أحد المُستشارين الأمريكيين إلى ذلك بالقول: " لا عراقي لديه القُدرة أكبر على التوجيه للتطورات السياسية بعيداً عن العُنف والتطرف أكثر من السيستاني "[21]، فعندما عمل **بول بريمر**، الحاكم المدني لسلطة الإحتلال آنذاك، على إعادة تشكيلِ العراق وفقاً لهواه، قوبلَ بمقاومة شديدة من جهات مُتعددة، وربما أكبر مُفاجئة له كانت المُعارضة القوية التي أبداها المرجع السيستاني لمُخططاته، إذ أنه

(21) Jeremy Pressman, Modes of Iraqi Resistance to American Occupation, Matthew b, Ridgway Center, University of Connecticut, Pittsburgh, 2005, p 14.

كان يعتقدُ أن المرجعيات الدينية ستتبعُ التقليد السائد منذُ قرون، ومن ثمة الإمتناع عن الإنخراطِ في السياسةِ[22].

حيث مثلت إسهامات المرجع السيستاني ورؤاه الفكرية والسياسية تحدياً مُباشراً لأهداف الاحتلال الأميركي، إذ كانت قوات الاحتلال تسعى لتوسيع نفوذها وسيطرتُها السياسية، إلى جانبِ السيطرة العسكرية؛ لفرض إرادتها بشكلٍ مُباشرٍ، وإزاء ذلك فإن المرجع السيستاني لم يقف مكتوف الأيدي، إذ لم يتعامل بردةِ فعلٍ بقدرِ ما كان يحملُ رؤى وأفكاراً علمية وواقعية، تمثلت بأن يكون للعراقيين رأيٌ في إدارةِ شؤون بلدهم، وأن لا تُفرض عليهم سُلطة الاحتلال أشياء لا يرغبون بها، ووضع التصورات الاستراتيجية لبناء النظام السياسي، مع ضرورةِ كتابة الدستور، وإجراء الانتخابات[23].

ويمكن تتبع دور المرجع الديني، السيد علي السيستاني في المقاومةِ السياسية ـ المدنية للإحتلال الأميركي في العراق بعد عام 2003، من خلالِ ما يأتي:

الفرع الأول: الموقف من الاحتلال الأميركي

تبنى المرجع السيستاني موقفاً شديداً وواضحاً من قواتِ التحالف، وذلك بعدِها قوات إحتلال، وعليها مُغادرة العراق بأسرعِ وقت ممكن، وأن وجودها غير شرعي، وتدخلها في شؤونِ البلاد هو إستلاب للسيادة من أهلِها، داعياً إياها إلى فسحِ المجال للعراقيين في أن يحكموا بلدهم بأنفسِهم، من دون تسويفٍ أو مماطلة، مؤكداً على إتباعِ الوسائل السلمية بإتجاهِ الإسراع في إعادةِ السيادة، وتمكين العراقيين من حكمِ بلدهم دون تدخل أجنبي[24].

إذ أن موقفه من عدم استقبال مسؤولي سلطة الاحتلال، وعدم التواصل معهم كان موقفاً مبدئياً لعدم شرعية الاحتلال، وأن تفاعله مع ما جرى أنما كان على أساسِ تأمينِ المصالح العُليا للشعب العراقي قدر المُستطاع، وفق ما تسمح به الظروف والأوضاع المُستجدة[25]، فكانت طروحاته واضحة في رفضِ الاحتلال، ويرى بأنه ليس هُناك مُبرر لتواجده، وفيما أذا كان العراق بحاجةٍ لقوات أجنبيةٍ لحفظ الأمن والاستقرار؛ فيجب أن تكون تحت مظلة الأمم المتحدة[26].

لقد تعامل السيد السيستاني بحذرٍ مع قوات الاحتلال بوصفِها قوات مُحتلة بموجبِ قرار الأمم المتحدة رقم (1483)

لقد تعامل السيد السيستاني بحذرٍ مع قوات الاحتلال بوصفِها قوات مُحتلة بموجبِ قرار الأمم المتحدة رقم (**1483**)، ولم يُشجع على العنفِ وحمل السلاح ضد تلك القوات حتى في ذروةِ الرفض الشعبي الذي أتخذ طابعاً مُسلحاً في عددٍ من المدن العراقية، فهو يرى أن الحل يكمن في خروجِ تلك القوات خارج

(22) كارولين مرجي صايغ، المرجعية الدينية « الموقف الوطني في العراق بعد عام 2003 «، ترجمة: نصر محمد علي، مركز الرافدين للحوار، النجف الأشرف، ط 1، 2020، ص 68 ـ 69.

(23) عامر حسن فياض ومحمد جميل عودة، دور المرجع الديني علي السيستاني في مواجهة الاحتلال في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ع 55، 2018، ص 8.

(24) أمـل هندي الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي « قـراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق ما بعد 2003 «، مجلة حوليات المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، النجف الأشرف، مج 1، ع 9 ـ 10، 2012، ص 52.

(25) أسعد حميد أبـو شنة، السياسة الأميركية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الجهاد الكفائي وبعدها، مجلة العميد، العتبة العباسية المقدسة، مج 7، ع 25، 2018، ص 91.

(26) عامر حسن فياض ومحمد جميل عودة، مصدر سابق، ص 7

المدن، وأن تتولى القوات العراقية حفظ الأمن [27]، وهو ما يتضح من موقفه الواضح والصريح في دعم المقاومة الإسلامية في النجف الأشرف عام 2004، وذلك من خلال تحذيره من إقتحام المدينة عسكرياً من قبل القوات الأميركية؛ مما كان له الأثر المُباشر في العدول عن قرار إقتحامها عسكرياً[28].

(27) أسعد حميد أبو شنة، مصدر سابق، ص 102.

(28) للتفصيل ينظر: حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف 2004، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط 1، 2012، ص 90 ـ 91 وكذلك ص 156.

الفرع الثاني: الموقف من كتابة الدستور

جرت عمليات بناء الدولة في الشرق الأوسط في ظل وحماية القوى العالمية بعد الحرب العالمية الأولى، مع مزيد من التدخلات خلال الحرب العالمية الثانية، وقد كان للبريطانيين والفرنسيين يد في القيادة وكتابة الدستور، والعملية الديمقراطية في هذه الدول من قبل، إلا أن المرجع السيستاني حاول عدم تكرار أنماط الإستعمار، ومن ثمة بنى خطابه بشأن الديمقراطية على أُسسٍ عراقية وطنية أصيلة [29].

كان لسماحة المرجع الديني موقفه من كتابة الدستور الجديد، حيث شدد على ضرورة أن يُعتمد في كتابة الدستور للمرحلة الجديدة على آلية الانتخاب دون التعيين

(29) كارولين مرجي صايغ، مصدر سابق، ص 102.

وعليه، فقد كان لسماحة المرجع الديني موقفه من كتابة الدستور الجديد، حيث شدد على ضرورة أن يُعتمد في كتابة الدستور للمرحلة الجديدة على آلية الانتخاب دون التعيين، وأنه لا شرعية لأي دستور يُكتب بأيدي أشخاص مُعينين، سواء من قبل سلطة الاحتلال أو أعضاء ما يُسمى بمجلس الحكم أو غيرهم [30]، ففي جواب له عن الجهة المخولة في صياغة الدستور الجديد أجاب: " الدستور العراقي يجب أن يُكتب من قبل مُمثلي الشعب العراقي الذين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة، وأي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به "[31].

(30) حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط 6، 2015، ص 260.

(31) المصدر نفسه، ص 260.

وقد أوضح أن سلطات الاحتلال، لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما أنه لا ضمان أن يضع هذا المجلس ـ مجلس الحكم ـ دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي، ويعبر عن هويته الوطنية، والتي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف، والقيم الاجتماعية النبيلة، فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه [32].

(32) أستفتاء له حول مشروع كتابة الدستور الجديد، متاح على الموقع الألكتروني: https://www.sistani.org/arabic/ar-273/chive/.

الفرع الثالث: الموقف من الانتخابات وقانون إدارة الدولة

كان المرجع السيستاني يملك حدساً سياسياً لفهم الآثار العميقة للوثائق والهياكل السياسية التأسيسية، حيث أن البُنية الطائفية لمجلس الحكم الانتقالي، وقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، كان لها تداعيات على المستويين المحلي والإقليمي، إذ تنبأ بمخاطر بناء الدولة على أُسسٍ طائفية وأثنية [33].

(33) كارولين مرجي صايغ، مصدر سابق، ص 86.

حيث لم تكن إدارة **بول بريمر** إدارة سليمة ومهنية، إذ انتهجت مواقف وخطوات سلبية في معظمها، فقد كان الأخير يسعى لعدم تمكين العراقيين، وعدم نقل السلطة إليهم، عن طريقِ المماطلة في إطالةِ إعطاء أي دور للعراقيين في إدارةِ شؤونهم، وقد تصدت المرجعية الدينية إلى ذلك، وأسهمت في ملئ الفراغ في إدارةِ الدولة، بشكلٍ غير مباشر، من خلالِ بياناتِها وحركتها الميدانية عبر وكلائها ومعتمديها في مختلفِ أنحاء العراق[34].

(34) عامر حسن فياض ومحمد جميل عودة، مصدر سابق، ص 6 ت 7.

فقد أعترض سماحة المرجع السيستاني على آليةِ الانتخابات التي طرحتها سلطة الاحتلال؛ وذلك لأن إجراء الانتخابات عبر سلسلةٍ مُعقدة من المؤتمراتِ المحلية تسمح بنفوذٍ أكبر لسلطات الاحتلال، كما عارض تشكيلَ لجنة لكتابة الدستور، إلا أن تكون مُنتخبةً لا بالتعيين[35].

(35) المصدر نفسه، ص 15. كذلك: كارولين مرجي صايغ، مصدر سابق، ص 76.

وفيما يتعلق بقانونِ إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، فقد حذر سماحته في رسالةٍ بعثها إلى المبعوثِ الأممي آنذاك، **الأخضر الإبراهيمي**، من أن القانون يُكرس الطائفية والعرقية في النظام السياسي المستقبلي للبلد، ويُعيق إتخاذ أي قرار في مجلس الرئاسة إلا بحصولِ حالة التوافق بين الأعضاء الثلاثة ـ السنة والشيعة والكرد ـ؛ وهو ما قد يؤدي إلى طريقٍ مسدودٍ، يُدخل البلد في وضعٍ غير مستقر، وربما يؤدي إلى التجزئةِ والتقسيم[36].

(36) للتفصيل ينظر: حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، مصدر سابق، ص 346.

ونتيجة لهذه المقاومة السياسية ـ المدنية، التي أبداها المرجع السيستاني؛ فقد كان **بريمر** يعتقد أنه بالإمكانِ التغلب على هذه المعارضةِ السياسية، عبر استجداء دعم رجال الدين الشيعة الآخرين لخطة الاحتلال، أو عبر النجاح في تغييرِ راي المرجع الأعلى للطائفة، إلا أنه فشل في ذلك فشلاً ذريعاً؛ نظراً لجهلهِ بالطبيعةِ الهرمية للفقه الشيعي، والمكانة والأهمية العلمية والروحية التي يحظى بها المرجع الأعلى[37].

(37) Jeremy Pressman, op.cit, p 15 – 16.

كان المرجع السيستاني يملك حدساً سياسياً لفهم الآثار العميقة للوثائق والهياكل السياسية التأسيسية

ولعل ما كتبهُ **بريمر** في مذكراتهِ، يمثلُ دلالة واضحة على قوةِ المقاومةِ السياسية ـ المدنية لمشاريعه آنذاك، فقد كتب رسالةً إلى زوجتهِ جاء فيها: " يا له من يومٍ مريع، ربما تتطور هذه الأزمة لتنهي عملي؛ لأنني لا أستطيع أن أتصور الآن إن الإدارة ستخلص أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها معي، إذ لم أتمكن من تنفيذِ أي من خطتي (رغم أن ذلك بسببِ السيستاني في كلا الحالتين، وفي الحالة الثانية لأنه غير رأيه)؛ لذا فقد وصلنا إلى نهايةِ اللُعبة وحان وقت استبدال الرامي، ويجدر بالرامي الجديد أن يكون مُتخصصاً "[38].

(38) بول بريمر، عام قضيته في العراق « النضال لبناء غد مرجو »، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 2006، ص 310.

وهكذا نجد أن مواقف السيد السيستاني، واستفتاءاته ومطالباته، مثلت نهجاً

سلمياً، سعى إلى استنفاد الوسائل الدبلوماسية في التعامل مع قوات الاحتلال الأميركي، عبر المقاومة السياسية ـ المدنية، من خلال رؤيتِه ومنهجِه في بناء الدولة العراقية بعد تعمدِ تفكيكها من قبل الحاكم المدني، وقد دللت تلك الرؤية والمنهج على عمقِ ثقافتِه المتنوعة والشمولية في استشراف المستقبل السياسي والدستوري للبلاد، وما يترتب على ذلك من آثارٍ سلبيةٍ غير منظورة فيما لو تمت عملية البناء الدستوري والسياسي بإرادةٍ أجنبيةٍ محضةٍ، دون الإرادة الوطنية صاحبة الأمر والسيادة الشعبية.

أن مواقف السيد السيستاني، واستفتاءاته ومطالباته، مثلت نهجاً سلمياً، سعى إلى استنفاد الوسائل الدبلوماسية في التعامل مع قوات الاحتلال الأميركي

المطلب الثالث

المقاومة العسكرية ـ المسلحة للاحتلال الأميركي بعد عام 2003

بعد ساعةٍ واحدةٍ من تلقي عائلة **جيسي جيفنز**، خبر مقتلِه في العراق يوم الخميس الأول من آيار عام 2003، أعلن الرئيس الأميركي **جورج دبليو بوش** بيان (الانتصار)، وانتهاء العمليات العسكرية من على متنِ حاملة الطائرات (**إبراهام لنكولن**) العائمة في مياهِ الخليج العربي، فأعتقد الكثير من الأمريكيين ـ خطئاً ـ إن إعلان بوش كان بمثابةِ شهادة ولادةٍ جديدةٍ لبقية جنودهم في العراق، بعد أن تمكنت قواتهم من إتمامِ احتلالها للبلاد.

حيث كانت إدارة **بوش** تُخبر الرأي العام الأميركي والعالمي، بأنه لا حاجة لاحتلال طويل الأمد؛ لأن العراقيين سيُرحبون بالغُزاةِ بوصفِهم مُحررين وفقاً لافتراض الإدارة الأميركية، التي كانت تعتقد أن صدام حسين هو العقبة الوحيدة أمام خطط إعادة الإعمار الأميركية، وأن تنحيتهُ من السُلطةِ؛ سيُتيح لها أن تبدأ من جديدٍ [39]، مُعتقدة أن تفوقها التكنولوجي العسكري، وترسانتها الحربية، بقدراتها الحديثة كفيلةً بتحييدِ العناصر الروحية والمعنوية أو هزيمتها، فلم تأخذ في الحسبانِ الشعب العراقي المُسلح بالعقيدةِ الدينية، والمبادئ الاجتماعية الراسخة، والقيم العشائرية الأصيلة، التي تأبى الاحتلال والغُرباء، وصاحب واحدة من أقدم وأعرق الحضارات الإنسانية في تأريخ البشرية، والتي سطر خلالِها أعظم الثورات والانتفاضات ضد المحتل الغاشم، فقد كانت صور الملاحم والبطولات والجهاد ماثلة أمام الشعب العراقي، في ثورة عام 1920، ضد الاحتلال البريطاني[40].

(39) كارولين مرجي صايغ، مصدر سابق، ص 67.

أن الغزو الأميركي للعراق كان مبنياً على حُجةِ إسقاط النظام الاستبدادي الشمولي السابق، لامتلاكه أسلحة دمار شامل، تبين عدم وجودها فيما بعد

(40) المقاومة العراقية: مقومات القوة ومواطن الضعف وآفاق التطور، مُتاح على الرابط الألكتروني: https://almoslim. .85888/net/node

ولابد من الإشارة إلى أن الغزو الأميركي للعراق كان مبنياً على حُجةِ إسقاط النظام

الاستبدادي الشمولي السابق، لامتلاكه أسلحة دمار شامل، تبين عدم وجودها فيما بعد، ولكنه يحمل في حقيقتهِ المُستبطنة أهدافاً طويلة الأمد في المنطقةِ برمتِها، إذ أنها خططت لتغيير العراق من كونه دكتاتورية عدائية وخطرة لديمقراطية مرنة مؤيدة للولايات المتحدة؛ وهو ما من شأنهِ أن يُعطي موطئ قدم جديدة للسياسة الأمنية الأميركية في الشرقِ الأوسط ومنطقة الخليج العربي؛ وبالتالي حماية مصالحها النفطية من جهةٍ، وتعزيز حماية الكيان الصهيوني من جهةٍ أخرى[41].

(41) Jeremy Pressman, op.cit, p 5.

ومن هُنا، فقد كانت المقاومة العسكرية ـ المسلحة العراقية، حاضرة في التصدي للاحتلال بوصفِها إحدى الآليات الحامية للديمقراطية، والتي يضطر شعب ما لاستخدامها حينما تُثبت الوسائل الأخرى عدم فاعليتها، فهي فعل إخلافي يعكس الالتزام بواجبِ الدفاع حتى الاستشهاد عن حق الجماعة بالحياةِ والبقاء والتحرر، فعندما تُصبح حقوق الشعوب عُرضة للانتهاك؛ تُصبح معها المقاومة الإجراء الشرعي، وربما الوحيد الذي يمكنه أن يعيد للشعوب حقوقها، وللديمقراطية صدقيتُها، وفقاً للمواثيق والأعراف الدولية والإقليمية[42].

(42) أسـامـه جمعة الأشقر، الإسلاميون وثقافة المقاومة، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2012، ص 3 ـ 4.

إن تناول المقاومة العراقية العسكرية ـ المُسلحة، والتي ترافقت وعززت ودعمت المقاومةِ السياسية ـ المدنية، التي تقدم الحديث حولها سلفاً، ربما يستدعي منا مُجلدات كاملة؛ للإلمام ببداياتِها وانطلاقها، وعملياتها البطولية، وقادتها وشهدائها، وفصائلها، والنتائج التي انتهت إليها وما زالت؛ لأنها تأريخ مُتكامل حافلٌ بالمنجزاتِ والبطولات، والتأريخ أوسع من أن يُغطى بورقةٍ أو بحث علميٍ صغيرٍ، إلا أننا سنحاول قدر الإمكان تناول انطلاقها وأهم التكتيكات المستخدمة من قبلها، فضلاً عما أسفرت عنه من نتائجٍ، وذلك بشكلٍ موجزٍ جداً.

فإذا كانت حركات المقاومة الأخرى في العالم، كالمقاومة الفيتنامية والجزائرية، قد استفادت من طبيعةِ المناخ الدولي السائد آنذاك، والمتمثل بنظام القطبية الثنائية، الذي وقف بوجهِ الهيمنة الأميركية، عن طريقِ توفيره للدعم المادي والمعنوي والإعلامي الكبير لتلك الحركات، في إطار الصراع الدولي ومواجهته لأميركا؛ فأن المقاومة العراقية العسكرية قد ولدت في مناخٍ وظرفٍ زمنيٍ مُغاير تماماً لما قبله؛ نتيجة لتفرد الولايات المتحدة، وهيمنتها على النظام الدولي، بعد تفككِ وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق؛ وهو ما أنعكس بالتالي على حرمان هذه المقاومة من أوجهِ الدعم المادي والمعنوي والإعلامي، والذي لم يقف حائلاً دون انبثاقها ونجاحها الكبير، باعتراف القادة العسكريين الأميركيين ومراكز الدراسات والبحوث الأميركية.

وبالرغم من ذلك، وأزاء تصاعد نقمة الاستياء الشعبي ضد القوات الأميركية، والانتهاكات الجسيمة التي تقوم بها، وتعرضها لحياة وممتلكات المواطنين، سيما بعد حادثة سجن أبو غريب عام 2004، فقد مارس رجال الدين في المساجد من خلال خطب صلاة الجمعة دوراً تعبوياً بشجب ممارسات الاحتلال ومقاومته، وعدم التعاون معه، واعتبار ذلك واجباً شرعياً، ومثلت تلك الخطب بمثابة البيانات الأولى للمقاومة، والتي تُعبر عن المشاعر الدينية التي تستند بشكل روحي عميق على مبدأ حق المقاومة وتقرير المصير أزاء الاحتلال، إذ انطلقت بعدها بأيام قليلة المقاومة العراقية العسكرية ـ المسلحة، لتُمثل مفاجئة مدوية لقوات الاحتلال، في محافظات جنوب ووسط العراق، لا سيما في محافظتي النجف وكربلاء المُقدستين، بعد أنَ كانت قوات الاحتلال تتوقع أن تستقر لها الأمور بعد معركة احتلال بغداد مُباشرة؛ مما ترتب عليه أن عمدت هذه القوات إلى إعادة توزيع أعمالها وواجباتها ودورياتها، وتخصيص قوات إضافية لحماية معسكراتها، وإيجاد وسائل وسُبل لإخفاء خسائرها[43].

امتازت المقاومة العراقية بسرعةِ انبثاقها وانطلاقها وتطورها وشدة بأسِها، رغم قلة الإمكانيات وبساطتِها وعدم تكافؤ موازين القوى بين الطرفين

إذ امتازت المقاومة العراقية بسرعة انبثاقها وانطلاقها وتطورها وشدة بأسِها، رغم قلة الإمكانيات وبساطتِها وعدم تكافؤ موازين القوى بين الطرفين، ورغم التنكيل والتشويه الإعلامي الذي تعرضت له هذه المقاومة ولكنها أثبت بجدارة بأنها تمتلك إرادة قوية مكنتها من تجاوز الصعاب ومواجهة التحديات، والتي كانت وما زالت محط الأعجاب والتقدير من العدو قبل الصديق؛ لما أحدثته من تأثيرات كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، بما فيها توازنات الوضع الدولي والاقليمي وتغير موازين القوى.

وقد استفادت حركات المقاومة العسكرية ـ المسلحة العراقية من أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة والمتوسطة، وقاذفات الصواريخ المحمولة من الأشخاص والذخائر والألغام الأرضية، وأجهزة الاتصال وغيرها من المستلزمات الحديثة، التي خلفها الجيش السابق؛ وذلك بغية الاستفادة منها في عمليات تحرير البلاد من الاحتلال فيما بعد، وهو ما توضح لاحقاً من حيث أسلوب العمليات وحجمها، التي خاضتها المقاومة خلال عام 2004، والذي عكس إمكانات عسكرية تتجاوز الإمكانات التقليدية لحرب العصابات، وقُدرات لوجستية على المواجهات مع قوات الاحتلال[44].

ووفقاً **لأنتوني كوردسمان**، فأن المقاومة العراقية كانت تتسلح بقدرات تسليحية

(43) نصير محمد، المقاومة العراقية « الـواقـع والمشاهد المُستقبلية »، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، ع 315، 2005، ص 40 ـ 43.

(44) نصير محمد، مصدر سابق، ص 40.

متوسطة، وكانت تطور من هذه القدرات بمرورِ الأيام، وهو ما كشفته المعارك التي خاضتها مع قواتِ الاحتلال آنذاك، ومن بينِ أهم الأسلحة التي كانت تمتلكها المقاومة آنذاك، رغم محدودية الدعم المتوفر لها هي: العبوات الناسفة **IED**، القذائف المتفجرة والمخترقة **EFP**، الهاون المبتكر المحمول على الصاروخ **IRAM**، قذائف الهاون/ الصواريخ **Mortar/Rockets**، فضلاً عن بنادق **AK- 47**، وقذائف الـ (**RBG**)، وبنادق القنص والكثير من الأسلحةِ الخفيفة والمتوسطة [45].

(45) For Details: Anthony H. Cordesman and Jose Ramos, Sadr and the Mahdi Army: Evolution, Capabilities, and a New Direction, Center for strategic and International Studies (CSIS), 4 August 2008, p 15 – 16.

وفيما يتعلق بالتكتيك المُستخدم من قبل المقاومة العراقية في مواجهةِ الاحتلال، فأن حركات المقاومة، وقبل أن تنتقل إلى أسلوبِ المواجهة المباشرة مع الغُزاة، كانت تتسمُ بأسلوبِ المُفاجئة والمباغتة، ومن ثمَ الانسحاب السريع من ميدانِ المعركة؛ تجنباً للخسائر في عناصرِها، ولتفويت الفرصة على قوى الاحتلال لاستقدام قوات إضافية إلى موقعِ الحدث، فضلاً عن مساعدةِ القواعد المحلية من السُكان، والتي أسهمت في رصدِ تحركات الاحتلال وتواجد قواته، لتوفير كمائن الضربة المناسبةِ، ثم التواري بسرعةٍ خاطفةٍ والاندماج في المُحيطِ، والاستفادة من الغطاءِ الكبير الذي يتوفر في الإطارِ السكانيِ والجغرافي[46].

(46) نصير محمد، مصدر سابق، ص 38 ـ 39.

وفي هذا الصدد يقول **كوردسمان**: بأن عناصر المقاومة أثبتت بأنها أكثر من قادرةٍ على المواجهةِ مع قواتِ الاحتلال وجهاً لوجه، والأهمية الكبرى تكمن في قُدرتِها على وقفِ القتال؛ من خلالِ وقف إطلاق النار أو الانسحاب السري؛ لغرض منع محو هذه القوات، وأكثر قدرة مُذهلة لديهم هي قُدرتِهم على وقفِ القتال من دونِ الحاجةِ لتسليم أسلحتهم[47].

(47) Anthony H. Cordesman and Jose Ramos, op.cit, p 17.

شنت حركات المقاومة العراقية أكثر من 220 ألف هجوم ضد القوات المُحتلة الأميركية والبريطانية

لقد شنت حركات المقاومة العراقية أكثر من **220** ألف هجوم ضد القوات المُحتلة الأميركية والبريطانية، ويوجد ما يزيد على **100** ألف هجوم موثق بالصوتِ والصورة، تم إرسال أغلبيتها إلى وكالاتِ الانباء والفضائيات العربية والأجنبية، إلا أنه لم يُبث منها سوى واحد بالألفِ، نظراً للتعتيم الإعلامي على نشاطِ المقاومة وبطولاتها آنذاك [48].

(48) وليد الزبيدي، البركان: قصة إنطلاق المقاومة العراقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، متاح على الرابط: https://caus.org.lb/ar/home/.

وبإعترافِ القادة العسكريين الأميركيين العاملين في العراق أنفسهم، فقد كشفت عمليات المقاومة عن ضعفِ مقدرةِ قوة الاحتلال العسكرية في فرضِ سيطرتها على كل انحاء العراق، نتيجة الفشل في احتواء المقاومة وتقليل حجم عملياتها، إذ عبر **جيفري وايت**، المحلل السابق في وكالةِ استخبارات الدفاع في مركز واشنطن لسياسات الشرق الأدنى عن ذلك بالقول: " نستطيع فقط أن نسيطر على الأرض

التي نقفُ عليها وعندما نُغادر تسقط "[49].

إذ نجحت المقاومة في تقويضِ القدرة الأميركية على تحقيقِ أهدافها في العراق، فضلاً عن زيادةِ الاستفادة من الجهاتِ السياسية الفاعلة في العراق، من خلالِ خلقِ ضغوطٍ زمنية على المسؤولينِ الأميركيين؛ من أجلِ إنهاء الاحتلال، حيث نجح المقاومون في خلقِ مناخٍ من الخوفِ والاضطراب في صفوفِ القوات الأميركية، وأظهروا ضعف القوات الأميركية، بشكلٍ يمنح التشجيع للنماذجِ التكتيكية للآخرين في أماكنٍ أخرى من الذين يأملون في مواجهةِ الولايات المتحدة، على حد وصفِ جيرمي بريسمان[50].

وفيما يتعلق بخسائرِ الولايات المتحدة الأميركية في العراق؛ نتيجة لضربات المقاومة وشراستها، فقد تكبدت قوات الاحتلال خسائر طائلة في الأرواحِ والمُعدات والأمـوال، فبحسب ما هو معلن من قبل وزارة الدفاع الأميركية « **البنتاغون**»، أن عدد الجنود الذين قتلوا في العراق قد بلغ **3492** قتيل و**32000** من الجرحى، و**802** مليار دولار أميركي[51]، إلا أن الرقم الحقيقي يبقى أعلى بكثيرٍ مما هو معلن؛ وذلك نظراً لكثرة الهجمات التـي تعرضت لها قوات الاحتلال، ففـي شـهر نـوفمبر 2004 مـثلاً تعرضـت هـذه القـوات لحـوالي **3000** هجمة، بينما كان عـدد هـذه الهجمات بحسـب دراسـة للخبـير العسـكري **أنتوني كوردسمان 3490** هجوما في الأسابيع الثلاثة الأولى فقط من شهر حزيران عام 2005، ففي دراسةٍ نشرها معهد الإستقلال الأُسترالي عام 2009، فأن عدد قتلى الجيش الأميركي قد بلغ **33,615** ألف قتيل[52].

ويبقى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2003 أحد أسوأ الشهور بالنسبةِ لقوات الاحتلال الأميركية، والقوات المتحالفة معها، إذ قُتِل 28 جندياً أميركياً، و82 من جنود الحلفاء الدوليين[53].

(49) نصير محمد، مصدر سابق، ص 44.

(50) Jeremy Pressman, op.cit, p 9 and 36.

(51) جمال جـلال عبد الله، العراق بين التحرير والتدمير، دار الحكمة، لندن، ط 1، 2012، ص 102 ـ 103.

(52) للتفصيل ينظر: سؤدد فؤاد الآلوسي، الغزو الأميركي للعراق « حقائق وأرقام، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2012، ص 109 ـ 110.

(53) Jeremy Pressman, op.cit, p 17.

شكل يوضح الخسائر الأميركية في العراق*

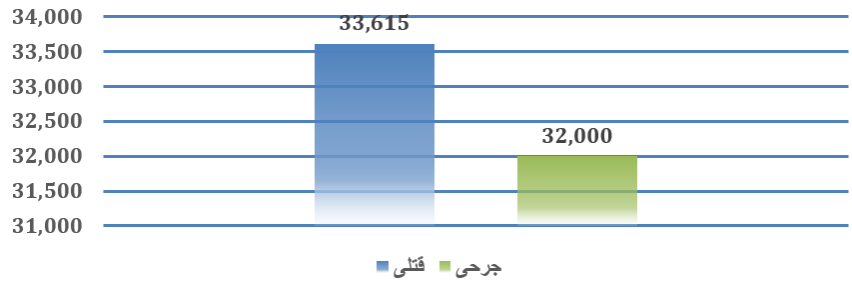

الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على: جمال جلال عبد الله، مصدر سابق،

ص 102 ـ 103. وكذلك: سؤدد فؤاد الألوسي، مصدر سابق، ص 109 ـ 110.

* لم يتسنى للباحث التأكد من عدد الجرحى الحقيقي، إذ أنه من المتعارف عليه أن تكون إعداد الجرحى في الحروب أعلى من القتلى، وليس العكس.

نجحت المقاومة في تقويضِ القدرة الأميركية على تحقيقِ أهدافها في العراق، فضلاً عن زيادةِ الاستفادة من الجهاتِ السياسية الفاعلة في العراق

فضلاً عن ذلك، فقد انتشرت الأمراض النفسية والعقلية بين صفوف القوات الغازية؛ نتيجة لعمليات المقاومة، ولتواجدهم في بيئة غريبة عليهم، وهو ما ترتب عليه تزايد حالات الانتحار بين الجنود الأميركيين، حيث تشير الأرقام إلى أكثر من **250** حالة وفاة بسببِ الانتحار، بينما أعلن الجيش الأميركي عن **94** حالة انتحار في العراق عام 2008، وقد أدت الاضطرابات التي يعاني منها هؤلاء الجنود؛ إلى ارتكاب أعمال عنفٍ وجرائم قتل فيما بعد، حيث ذكرت مجلة نيويورك تايمز الأميركية أن **121** جريمة قتل في الولايات المتحدة أرتكبها جنود سابقون خدموا في أفغانستان والعراق بعد عودتهم من جبهةِ القتال، إذ حصلت المجلة على تلك المعلومات من خلالِ تحقيق أجرته بنفسها اعتمادا على المعلومات التي نشرتها وسائل الإعلام الأميركية، ومحاضر جلسات المحاكم[54].

(54) للمزيد ينظر: سؤدد فؤاد الآلوسي، مصدر سابق، ص 95 ـ 96.

ففي رسالةٍ لجندي أميركي، نشرتها صحيفة الغارديان البريطانية، ومما جاء فيها: « **ماما... صديق آخر لي مات اليوم؛ نتيجة انفجار... كما أن آخرين جرحوا وكُسرت عظامهم... إني أعاني من شعور رهيب بأن مصيره سيكون مصيري أيضاً... وكم أنا كارهٌ لحكومتي التي أجبرتنا أن نأتي إلى هنا ليحصدنا الموت..**»[55]. وهو ما يمكن أن نستدلُ به على حجمِ الخوف والمعاناة التي كان يعيشها الجنود الأميركيين جراء أعمال المقاومة العراقية.

(55) سؤدد فؤاد الآلوسي، مصدر سابق، ص 94.

ويصفُ **تشارلز نايت**، منسق «مشروع البدائل الدفاعية» في معهد الكومنولث، الحرب على العراق بأنها كارثة حلت بالولاياتِ المتحدة، وأن على واشنطن أن تنأى بنفسها عن السياساتِ الفاشلة التي إتبعتها إدارة بوش، وأن تُحدد مدة زمنية قصيرة من أجلِ الانسحاب، حيث أكد أن المكاسب الأمنية الناجمة عن « **إستراتيجية الإندفاع** » في العراق بلغت حدها، وأن المكاسب الأمنية في المُستقبلِ تتوقف على إخراجِ القوات الأميركية الباقية، والمُثيرةِ للسخط[56].

(56) جولي مونتغمري، مستقبل الوجود العسكري الأميركي في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 357، 2008، ص 131.

أدت عمليات المقاومة العسكرية العراقية، إلى إيقاع خسائر جسيمة في صفوفِ قوات الاحتلال، والقوى المتحالفة معها

وهكذا، فقد أدت عمليات المقاومة العسكرية العراقية، إلى إيقاع خسائر جسيمة في صفوفِ قوات الاحتلال، والقوى المتحالفة معها، نتج عنه إقدام مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام،

والبرلمانات في تلك الدول إلى ممارسةِ الضغط على حكوماتِها لسحب قواتها؛ وذلك بعد تورطِ الولايات المتحدة في وحلِ احتلال العراق، ومن فوقِها عمليات وضربات المقاومة؛ مما دفعها للمسارعة في عقدِ اتفاقية الإطار الاستراتيجي للتعاون الأمني سحبت بموجبِها قواتها العسكرية من العراق عام 2011، لتتعكز على تلك الاتفاقية في حفظِ ماء وجهها أمام الرأي العام الدولي والأميركي، بعد أن أوجعتها المقاومة العسكريةِ العراقية بشراسةِ عملياتها وهجماتها.

الخاتمة

نشأت حركات المقاومة، بمختلفِ أنواعها، في خضمِ ظروفٍ داخلية وخارجية، أدت إلى تبنيها لمشروع المجابهةِ والممانعة لقوى الاستعمارِ والاحتلال على مرِ التأريخ، وذلك بعد احتلال أراضيها، وانتهاك حقها في التحرر والاستقلال، وقَد أفرزت التجارب الدولية التاريخية العديد من تلك الحركات، التي استندت إلى حق تقرير المصير عبر المقاومة التي مارستها، وقد أقرت الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، في مواثيقها وإعلاناتها ومقرراتها، العديد من القواعد والمبادئ والتوصيات، التي اعترفت بهذا الحق لتسبغ الشرعية على تلك الحركات في مختلفِ أنحاء العالم، وقد ردت الأمم المتحدة ووكالاتها هذ الحق إلى أسبابهِ الحقيقة، مُعللة السبب في نشوء حركات المقاومة إلى انتهاك حقوق الشعوب والجماعات في التحرر من نير الاستعمار والاحتلال آنذاك، وبذلك فأن الأمم المتحدة تكون قد فسرت الظاهرة بالاستناد إلى أسبابها الحقيقية، لتقطع الطريق بذلك على القوى الاستعمارية، والدول الكبرى التي طالما وصفت وتصف حركات المقاومة بمسمياتِ الإرهاب والجريمة؛ تحقيقاً لمراميها السياسية والأيديلوجية في استغلال ثرواتِ الشعوب الأخرى وتدميرها، وقد اعتمدت الشعوب الوسائل المناسبة لاختيار منهج وطريقة مقاومة المحتل، فمنها ما تبنى أسلوب المقاومة السلمية المدنية، كما هو الحال في مقاومة المهاتما غاندي في الهند للاستعمار البريطاني، ومنها ما تبنى أسلوب المجابهة العسكرية المُباشرة، كما هو الحال في المقاومة الفيتنامية لأميركا، والمقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، ومقاومة حزب الله اللبناني للإحتلال الإسرائيلي، وفي كلِ مرةٍ تشن فيها القوى الإستكبارية غزواتها لاحتلال البلدان العربية والإسلامية، تكونَ المقاومة حاضرة في الميدان السياسي والعسكري، للتصدي والمواجهة، وهو ما تمثل في التجربة العراقية في مقاومة المحتل الأميركي بعد عام 2003، إذ أنبرت المرجعية الدينية الشيعية، متمثلة بمواقفِ ورؤى وإسهامات المرجع الديني علي السيستاني في التصدي لمشاريع الاحتلالَ البغيضة في إعادة بناء الدولة العراقية على أسس هشةٍ طائفياً وأثنياً، عززتها ورافقتها

على الجانب الآخر في الميدان، المقاومة العسكرية التي خاضتها حركات وفصائل المقاومة العراقية المختلفة بعد عام 2003، في مختلف المحافظات العراقية، وبينما أسهمت مواقف المرجع الديني في الحد من تغول الإدارة المدنية لبول بريمر في تقرير المستقبل السياسي للبلاد وفقاً لهوى الإدارة الامريكية، فقد أسهمت كذلك المواقف البطولية في الميدان للمقاومة المسلحة، عبر هجماتها في تقويض قدرة الولايات المتحدة على إطالةِ أمد احتلالها للعراق.

الاستنتاجات

وفي ضوء ما تقدم أعلاه، يمكن التوصل إلى مجموعةٍ من الاستنتاجات التي خرج بها البحث، وكما يأتي:

1. إن المقاومة بشكلٍ عام، تعبر عن حقِ إنساني للدول، فرادئ وجماعات، لمقاومة الهيمنة والاحتلال الأجنبيين.
2. إن هذا الحق قد أقرتهُ جميع المواثيق الدولية والإقليمية، وقرارات وإعلانات هيئة الأمم المتحدة، وبذلك فالمقاومة تختلف اختلافا جذرياً عن الإرهاب الدولي الذي طالما توصف به لاعتبارات سياسية وأيديولوجية مغرضة، تقف ورائها الدول الكبرى، سيما الولايات المتحدة.
3. أن تجارب الأمم والشعوب في مقاومة الاحتلال، لا تقف عند حالة معينة، أو نمط واحد، فهي قد تأخذ النمط المدني ـ السياسي، أو النمط العسكري ـ المسلح، وقد تكون مزيجاً فيما بين الإثنين؛ وذلك وفقاً لطبيعة كل بلدٍ، وظروفه وإمكانات قياداته.
4. مثلت المقاومة، في سياق التجربة العراقية بعد عام 2003، نهجاً فريداً توليفياً فريداً من نوعهِ، مزج بين المقاومتين، السياسية ـ المدنية والعسكرية ـ المسلحة.
5. تصدى المرجع الديني السيد علي الحسيني السيستاني للمشاريع السياسية لقوى الاحتلال، متبنياً نهج المقاومة المدنية، بينما تصدت حركات المقاومة الأخرى بعد عام 2003 ميدانياً ـ عسكرياً لقوات الاحتلال، وذلك بالتوازي مع المقاومة المدنية لسماحة المرجع السيستاني.
6. كانت المقاومة العسكرية المسلحة العراقية سريعة في انطلاقتها واستجابتها وتصديها للاحتلال الأميركي، رغم المناخ الدولي السائد في حينها، ومحدودية الدعم.
7. استطاعت المقاومة العراقية المسلحة، أن تقوض قدرة الاحتلال الأميركي على إتمام مشاريعه في العراق، وأظهرت مواطن ضعفه، وأربكت قواته، عبر إيقاعها

للخسائر المادية والمعنوية في صفوف القوات المحتلة، بشكلٍ دفع الولايات المتحدة للهروب من العراق عام 2011.

التوصيات

وعلى ما تقدم من استنتاجات، فان الباحث يوصي بما يأتي:

1. تسليط الضوء أكثر على حركات المقاومة العراقية المدنية ـ السياسية، والعسكرية ـ المسلحة، من قبل مراكز الدراسات والبحوث، للتعرف بصورةٍ أكبر على تلك الحركات، وأهم قادتها، وشهدائها، وعملياتها البطولية الموثقة.
2. العمل على إظهار تلك البطولات الميدانية في وسائل الإعلام، المرئية، والمسموعة، والمقروءة، بغية تعرف الأجيال الحالية والقادمة على تلك البطولات التي يزخر بها تأريخ التجربة العراقية، نظراً للتعتيم الإعلامي الكبير الذي كانت تعانيه.
3. إيلاء الأهمية القصوى لتوثيق بطولات حركات المقاومة العراقية آنذاك، من صور، ومقاطعٍ فيديوية مصورةٍ، ومعدات حربية مستخدمة، أو تم اغتنامها من القوات الغازيةً آنذاك.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب:

1. أبي الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ج 3، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط 1، 2005.
2. بول بريمر، عام قضيته في العراق « النضال لبناء غد مرجو «، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 2006.
3. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، 1998.
4. جمال جلال عبد الله، العراق بين التحرير والتدمير، دار الحكمة، لندن، ط 1، 2012.
5. حامد الخفاف، الرحلة العلاجية لسماحة السيد السيستاني وأزمة النجف 2004، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط 1، 2012.
6. حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألةِ العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط 6، 2015.
7. سؤدد فؤاد الآلوسي، الغزو الأميركي للعراق « حقائق وأرقام، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2012.

8. كارولين مرجي صايغ، المرجعية الدينية « الموقف الوطني في العراق بعد عام 2003 «، ترجمة: نصر محمد علي، مركز الرافدين للحوار، النجف الأشرف، ط 1، 2020.
9. مصطفى أحمد أبو الخير، الأسانيد القانونية لحركات المقاومة في القانون الدولي، دار الجنان، عمان، ط 1، 2017.

ثالثاُ: الرسائل والأطاريح العلمية:

1. بعزيز آمال، الحد الفاصل بين الإرهاب والكفاح المسلح في القانون الدولي العام، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2013.
2. صباح درامنه، العنف الدولي وحق الشعوب في المقاومة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر، 2010.
3. علوي رؤوف، الإرهاب والمقاومة في الممارسات الدولية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2020.
4. لونيس علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الإنفرادية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة تيزي أوزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012.

ثالثاً: المجلات والدوريات العلمية:

1. أسامه جمعة الأشقر، الإسلاميون وثقافة المقاومة، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2012.
2. أسعد حميد أبو شنة، السياسة الأميركية تجاه مرجعية السيد السيستاني قبل فتوى الجهاد الكفائي وبعدها، مجلة العميد، العتبة العباسية المقدسة، مج 7، ع 25، 2018.
3. آمحمدي بوزينة آمنة، إشكالية الخلط بين الإرهاب الدولي والمقاومة المُسلحة « حالة المقاومة الفلسطينية «، مجلة كلية الإسراء للعلوم الإنسانية، كلية الإسراء الجامعة.
4. أمل هندي الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي « قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق ما بعد 2003 «، مجلة حوليات المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، النجف الأشرف، مج 1، ع 9 ـ 10، 2012.
5. جولي مونتغمري، مستقبل الوجود العسكري الأميركي في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 357، 2008.

6. عامر حسن فياض ومحمد جميل عودة، دور المرجع الديني علي السيستاني في مواجهة الاحتلال في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ع 55، 2018.
7. مصلح حسن أحمد، الإرهاب وحق الدفاع الشرعي في القانون الدولي، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، مج 1، ع 8، 2014.
8. نصير محمد، المقاومة العراقية « الواقع والمشاهد المُستقبلية «، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 315، 2005.

رابعاً: المصادر الإنكليزية:

1. Anthony H. Cordesman and Jose Ramos, Sadr and the Mahdi Army: Evolution, Capabilities, and a New Direction, Center for strategic and International Studies (CSIS), 4 August 2008.
2. Charter of The Organization of Islamic Cooperation (OIC), Organization of Islamic Cooperation, Jedda, Saudi Arabia, 2008.
3. Charter of The United Nations and Statute of the International Court of Justice, San Francisco, 1945.
4. International Covenant on Civil and Political Rights, The United Nations, General Assembly, New York, 1967.
5. Jeremy Pressman, Modes of Iraqi Resistance to American Occupation, Matthew b, Ridgway Center, University of Connecticut, Pittsburgh, 2005.
6. The Concept of Terrorism and Resistance, An Arab – Islamic vision, Document, July 2003, Available at the online link: http://mesc.com.jo/Documents/Doc_3.html.

خامساً: المواقع الألكترونية:

1. إستفتاء له حول مشروع كتابة الدستور الجديد، متاح على الموقعِ الألكتروني: /273/https://www.sistani.org/arabic/archive
2. المقاومة العراقية: مقومات القوة ومواطن الضعف وآفاق التطور، مُتاح على الرابط الألكتروني: 85888/https://almoslim.net/node
3. وليد الزبيدي، البركان: قصة إنطلاق المقاومة العراقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، متاح على الرابط: https://caus.org.lb/ar/home/